

التعليل والعامل في ضوء التيسير النحوي عند إبراهيم مصطفى

د. سليم قز عوط

salimgazaout@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019-05-31 تاريخ القبول: 2019-06-30 تاريخ النشر: 2019-07-01

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقديم صورة توصيفية للتعليل ونظرية العامل في النحو العربي عند أبرز الدارسين العرب المحدثين وأحد حاملي لواء التيسير في العصر الحديث-إبراهيم مصطفى-حيث يعتبر هذا الأخير أحد الثائرين على التراث النحوي؛ ذلك أنه تعسف من إفراط النحاة العرب في التعليل الذي يخرج بالنحو عن طبيعته وانتقد بشدة افتتان النحاة بنظرية العامل. أضف إلى ذلك أن هذا الأخير قد عرض أهم القضايا التي يجب أن يعاد فيها النظر وتُصحَّح من منظورها المفاهيم وفق ما يقدم صورة تيسيرية للنحو العربي ويقرب من المتعلم، ولعل تطرُق إبراهيم مصطفى لمثل هذه القضايا -التعليل والعامل- كان بسبب جنيهما على الأساليب العربية ومساهمتهما بقدر كبير في تعقيد النحو كونهما ينطلقان من التأويل والتقدير في تفسير ظواهر العربية.

الكلمات المفتاحية: النحو، العامل، التعليل، التيسير، الإعراب.

Abstract

This study aims to present a descriptive image for the argumentation and the factor theory in the arabic grammar from the most authentic arabic researchers, and one of the getters of facilitating price in the new era – Ibrahim Mustapha- while this last is considered as one of the important representers of the grammatical heritage, in which he abused from an overexistingof the arabic grammarians in the argumentation that goes out the grammar on its nature, and he extremely criticized the fascination of the grammarians with the factor theory . In addition to that, this last was exposed the most important subjects that should be recogonized and corrected from its side the definitions through what is presented a facilitating image to the arabic grammar and making it near to the learner. May be the Ibrahim Mustapha's takling to this type of subjects – the argumentation and the factor- was due to their fruits from the arabic stylesand their vast participations on the grammar's complication because they are started from the interpretation and the evaluation in the arabic phenomena's justification .

Key words : Grammar, factor, argumentation, facilitating , conjugation

توطئة:

إن دراسة التعليل والعامل عند الدارسين العرب المحدثين عامة وإبراهيم مصطفى خاصة تسليط للضوء عليهما وفق ما أملت الدراسات اللسانية العربية الحديثة التي كان لها دور كبير في تكوين ثقافة هؤلاء الذين نحن بصدد الحديث عنهم، وإقحام للنظريين في دائرة ما استجد في ساحة الدرس النحوي من خلال النظر في الإيجابيات التي قدمتها وجهة نظر علم اللغة الحديث وتحديد السلبات التي انجرت على ذلك؛ ذلك أن اللسانيات الحديثة نظرت إلى اللغة والنحو بعين مناهج استحدثتها في البحث وتحديد استراتيجيات انطلقت منها لدراسة النحو العربي وإعادة النظر في أصوله ومنهجه.

كما لا يخفى علينا أن هناك من اللغويين العرب المحدثين من بدأ نواة تجديده من النحو العربي الأصل من خلال إعادة بعث عربية جديدة ونحو خال من كل تعقيد وفلسفة يتوافق وطبيعة اللغة، كما أن هناك بعض الباحثين من أحيى آراء ابن مضاء القرطبي صاحب الثورة الشهيرة على النحو المشرقي التي استمد أفكارها من المذهب الظاهري في الفقه الذي أقام دعائمه ابن حزم الأندلسي. ولقد كان كتابه -الرد على النحاة- على صغر حجمه حاويا لمادة نحوية وانتقادات لاذعة للنحو العربي، فإن لم ينل حظه من الاهتمام والعناية وتدقيق النظر في محتواه لسيطرة أفكار النحو المشرقي فإن المحدثين أعادوا بعثه من جديد، وجعلوا نوره ساطعا بعد أن كان محجوبا، ذلك أن الهدف من دراسة أفكار هذا الأخير تصبو إلى تحقيق هدف واحد بات تحقيقه مستحيلا هو التخلص من صعوبة النحو وعقله والأقيسة القائمة على إلحاق الفروع بالأصول ونظرية العامل التي تغلغت في جسد النحو العربي.

وما سبب تدمير المحدثين من النحو إلا رغبة في التسيير والتجديد والإحياء، وما دمننا نتتبع حال النحو العربي في العصر الحديث ومكان التعليل عند المحدثين كان جديرا بنا أن نقف عند مصطلحات حملت لواء التغيير وقوف من ينشد ضالته؛ ذلك أن هذه المصطلحات التي نستشف من ألفاظها تغيير منهج البحث النحوي تسعى إلى نحو حديث وإخراج القديم منه بثوب جديد مجرد من العلل والعوامل، ولا يكون ذلك إلا بتشخيص الداء للسرعة بالدواء ووضع خطوط رئيسية ونقاط أساسية عند الأسباب للخلوص إلى الغايات والأهداف، لأن المتأمل من هذه المصطلحات التيسير، التجديد، الإحياء ... إلخ لا يجنح إلى فصل ماضي النحو العريق عن حاضره المتجدد لأن منبع المراجعة واحد وأن المساعي تتلاقى في مصب واحد، ولقد كان ذلك كما وأشرنا لأن أساس المراجعة ينطلق من النظر في المناهج القديمة والطرائق المعتمدة في الاستقراء والتعقيد والمبالغة في التعليل والخروج عما يجب أن تكون عليه الدراسة. أما إذا عدنا إلى المساعي والأهداف فإنها متمثلة في نفث الغبار عن النحو العربي وتنقيته من الشوائب التي علقت به.

1. التعليل والعامل في ضوء التسيير وما يخالجه من مصطلحات:

التسيير حركة نحوية قديمة قدم النحو تطورت أحداثها عند جملة المحدثين تحمل في مجمل حروفها تقريب النحو من الناشئة، لكل باحث عربي رأي في تحديد نوايا هذا المصطلح، كما أن هذا المصطلح يتوافق وبعض المصطلحات التي تشق معه الطريق نفسه للوصول إلى الهدف المنشود من تلك المصطلحات الإحياء - التجديد - الإصلاح.

فالإحياء مصطلح ورد في الثلث الأول من القرن العشرين عنوانا لكتاب إبراهيم مصطفى إحياء النحو والإصلاح ورد في أعمال وزارة المعارف المصرية وورده عدد كبير من المهتمين في ميدان التعليم

وجاء الإصلاح عنوانا لكتاب عبد الوارث مبروك -في إصلاح النحو العربي- والتبسيط ورد في الثالث الأول من القرن العشرين في مقال لحسن الشريف بعنوان -تبسيط قواعد اللغة العربية- نشر في مجلة الهلال العدد 46 سنة 1983، والتجديد ورد في منتصف القرن العشرين عنوانا لعدد من الكتب منها كتاب شوقي ضيف (تجديد النحو)، والتسيير ورد في ثانيا كتاب إبراهيم مصطفى واتخذ منه شوقي ضيف عنوانا لكتابه -تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا⁽¹⁾- ولقد أثرنا الوقوف عند مصطلح اكتسح ميدان الدرس النحوي في العصر الحديث الذي هو التسيير عند بعض المحدثين لنلتزم مكانا للتعليل والعامل في ضوء هذا المصطلح.

1.1. التيسير النحوي عند عبد الستار الجواري:

يرى أحمد عبد الستار الجواري أن التسيير دراسة للنحو في صورته الأولى دراسة واعية عميقة لا تغفل عن الغاية ولا تتجاهل أسباب الانحراف عنها ثم يعرف ما اختلط به من أمور بعيدة عن طبيعتها⁽²⁾ ولعل ما وراء سطور هذا التعريف أن النحو كان قد حقق غايته لو بقي أصيل البحث مثلما ظهر عند الخليل وسيبويه، فالخاطب بينه وبين ما ليس من طبيعته حال بينه وبين من يريد الوقوف عند أسرارهِ وسبر غوره ونيل حظ من تعلمه، فالفلسفة والمنطق سببان في تحوّل منهجه عن الصورة الأولى التي ظهر عليها، ولا سبيل إلى تيسيره إلا بنفض هذه العوالق التي أودت بغايته نحو النسيان، فلقد حاد عن هدفه وبعدت مطالبه وغارت غايته.

2.1. التيسير عند علي النجدي ناصف:

يرى هذا الأخير أن التيسير هو أن نرجع النظر فيه يعني النحو من جديد لا على أنه فاسد مختل يستحق الهدم ولكنه على أنه صالح مشوب تغشاه غبار الزمن واختلط فيه الجوهر بالصدف والنافق بالزيف حاجته أولى وأخيرا أن ينفذ عنه الغبار وتنقى الشوائب ويعرض عرضا جديدا⁽³⁾ فالتيسير مراجعة النظر فيه -أعني النحو- وقراءته قراءة واعية عميقة تكون أساسا للإصلاح لا استغناء عن أصوله ومسائله بل سعي إلى تهذيبها وتوجيهها توجيهها صحيحا.

3.1. التيسير عند أحمد مكي الأنصاري:

يرى هذا الأخير "أن التيسير اختيار أنسب الآراء وأيسرها على الدارسين والمتعلمين"⁽⁴⁾، ذلك أن اختلاف الآراء وتعددتها عند النحاة في المسألة الواحدة شكلت عقبة للدارسين وجعلهم حيارى في أمرهم، ولعل السبيل القويم للخلاص من ذلك إبقاء لأيسر الآراء وأقربها إلى العقل واللغة وطرح غيرها، ذلك أن كثرة العلل والخلافات النحوية تتنافى ومتطلبات التربية النحوية واللغوية الحديثة.

4.1. التيسير عند أحمد منديل العكلي:

"التيسير تقديم النحو مبرا من العلل والتقدير والتقريبات والتأويلات سهل التناول قريب المأخذ من أذهان المتعلمين"⁽⁶⁾، فالقضايا الأساسية التي وُجّهت لها سهام النقد في العصر الحديث التعليل والعامل، فالتعليل نظرية تطورت معالمها بدعائم المنطق والفلسفة، أعني التعليل بالعلل الثواني والثالث

التي اكتست ثوبا منطقيا وحجابا عقليا، والعامل أسهم في افتراض محذوفات لا حاجة لنا بها في فهم المعنى كما أوغل النحاة في التأويل.

2. التعليل النحوي في نظر إبراهيم مصطفى

لقد كان إبراهيم مصطفى نواة المرحلة التجديدية للنحو العربي في العصر الحديث وأول مجتري ثار ضد الفكر النحوي القديم، وانتقد بشدة الأسس والمبادئ التي اعتمدها المتقدمون في قواعد عربيتهم.

إن المتتبع لأرائه الواردة في كتابه -إحياء النحو- ليرى ثورة شديدة على التراث بدأ أساسها بتخطيء المتقدمين في فهم النحو العربي وتضييق دائرته، ولعل هذا الأخير كان له أمل ورغبة في أن ينحو بالعربية نحو يعود بها إلى رشدتها وينهج بالنحو نهجا بعيدا عن التعليقات التي أثقلت كاهله وأضلتها الطريق يقول: "كان سبيل النحو موحشا وشاقا، وكان الإيغال فيه ينقض قواه نقضا ويزدني من الناس بعدا ومن التقلب في هذه الدنيا حرمانا، ولكن أملا كان يزجيني ويحدو بي في هذه السبيل الموحشة، أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقربهم من العربية وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها"⁽⁷⁾، فالهدف الذي كان يسعى إليه إبراهيم مصطفى تقريب النحو من المتعلمين وتنقيته مما علق به من علل وعوامل لا تسمن ولا تغني من جوع وذلك بالوقوف عند الوجه الصحيح للعربية.

3. خطأ القدامى في فهم النحو العربي:

إن أول ما عاب به إبراهيم مصطفى المتقدمين فهمهم الخطأ للنحو العربي حيث أورد تعريفا تردد عند بعض النحاة المتأخرين يقول فيه: "النحو علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء"⁽⁸⁾، حيث كان يزعم أن المتقدمين ضيقوا مفهوم النحو بما رحب وجعلوا منه حركة يحدثها العامل، وقد دارت كل أبحاثهم ودراساتهم حول هذه العوامل والعلل، وقد قدم المعترض تعريفا أشمل وأوسع للنحو حيث يرى أنه "قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها"⁽⁹⁾.

فهذا التعريف يلقي بظلاله على إحياء أفكار عبد القاهر الجرجاني الذي نادى بتحكيم المعنى النحوي في بلورة قواعد النحو بنظرية عرفت بنظرية النظم، فقد رأى أن النظم كفيل بأن يسد ما تقدمه علامات الإعراب من بناء الأفكار النحوية أو تحكيم علم المعاني في فهم نظام العربية ولا يخلو رأي إبراهيم مصطفى من نقد وجهه إليه بعض المحدثين الذين انتصروا للنحاة القدامى حيث يرى محمد أحمد عرفة أن القدامى لما هموا بتعريف النحو ودراسته لم يكونوا على جهل بالبلاغة وعلاقتها بالنحو، وإنما فعلوا ذلك لتتضح حدود النحو ولا يلتبس الأمر فتختلط خصائص النحو ومباحثه بالبلاغة، ولقد انصبت تأليف المتقدمين على نهجين:

❖ نهج تعليمي ونهج علمي مثال كتاب اللمع والخصائص لابن جني والعوامل المائة للجرجاني لأنهم رأوا أن عقول المتعلمين قاصرة على إدراك هذا التعمق الفلسفي فأجروا الكلام على ما يسهل على المتعلمين.⁽¹⁰⁾

فالفكر الذي تزود به إبراهيم مصطفى يهضم احتفاء المتقدمين بالمعنى الذي تتضمنه دراساتهم للنحو وإن المتطلع إلى كتب المتقدمين والغائص في أسرار تأليفهم ليجد ربطا وثيقا بين الشكل والوظيفة في دراسة الأساليب العربية حيث أن اختلاف العوامل والحركات الإعرابية يفتح أبوابا لاختلاف المعاني. وحسبنا في ذلك أن نلقي نظرة عجل على ابن هشام في كتابه المغني حيث يرى فيه "أنه لا يجب على المعرب أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى وكثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك، وأول ما يجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه"⁽¹¹⁾ فمن الظاهر الذي حكم فيها المعنى نحو قولنا: أبو حنيفة أبو يوسف حيث يجب أن يحكم بابتدائية المؤخر وقول الفرزدق:

بُنُونًا بَنُو أَبْنَانًا وَبَنَاتُنَا
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِ—(12)

ومثله قول الكميت بن زيد الأسدي:

كَلَامُ النَّبِيِّينَ الْهُدَاةِ كَلَامُنَا
وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعُنَا(13)

حيث أن المقدم خبر لكلام النبيين الهداة أو المتأخر كلامنا مبتدأ مؤخر وأصل الكلام كلامنا كلام النبيين الهداة لأن المقام مقام فخر وتشبيه كلام قول الشاعر بكلام النبيين لا العكس، فإبراهيم مصطفى قد بالغ في اتهام النحاة بتضييق دائرة النحو وحصره في الأنماط الشكلية التي تتلخص في حركات الإعراب، إذ إن جهودهم في الاحتفاء بالمعنى أكثر من أن تحصى في تحليل الشواهد القرآنية والشعرية وتعليقها تعليلا موصولا بالمعنى، فالمعنى كان المنطلق الأول للدراسة النحوية.

4. رفض نظرية العامل:

لقد سعى إبراهيم مصطفى جاهدا إلى تخليص النحو العرب من نظرية العامل التي عللت بها معظم أبواب النحو العربي وأسست عليها معظم أبوابه ومباحثه، ذلك أن العامل وليد التفكير في العلة لأن تغيير أواخر الكلمات بتفسير مواضعها في التركيب من الناحية الصوتية لفت نظرهم ودفعهم إلى البحث عن سر هذا التغيير وعن علته والمسبب له.⁽¹⁴⁾

وإن ما دفع إبراهيم مصطفى إلى رفض هذه النظرية والمناداة بإلغائها هو تأثير النحاة القدامى بالفلسفة الكلامية التي كانت غالبية على تفكيرهم آخذة حكم الحقائق المقررة لديهم فقد رفض النحاة كون المتكلم هو الذي يحدث هذا الأثر الموسوم بالإعراب لأنه ليس حرا فيما يحدثه متى شاء يقول في شأن ذلك "وطلبوا لهذا عاملا مقتضيا وعلة موجبة وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها، ومن تأثرهم بالفلسفة الكلامية رفضهم اجتماع عاملين على معمول واحد، وعلة ذلك عندهم أنه إذا اتفق العاملان في العمل لزم تحصيل الحاصل وهو محال وإذا اختلفا لزم أن يكون الاسم مرفوعا منصوبا مثلا ولا يجتمع الضدان في محل، ومنه تحريمهم أن تتبادل الكلمتان العمل واحتجاجهم بأن العامل حقه التقديم والمعمول حقه التأخير فتكون الكلمة متقدمة متأخرة وهو محال فانظر كيف تصوروا عوامل الإعراب كأنها موجودات فاعلة مؤثرة أجروا لها أحكاما على هذا الوجه".⁽¹⁵⁾

فإبراهيم مصطفى يرى أن هذه الحركات التي تحدثها العوامل لا تدل على شيء ولو كانت تدل على شيء في الكلام وكان لها أثر في المعنى لما كان الإعراب موضع خلاف⁽¹⁶⁾، لكن اختلاف النحاة في تغيير حركات الإعراب كان شاهدا حيا على اختلاف المعاني في الشاهد الذي روي بوجهين ولمزيد من تقدير أثر العلامة الإعرابية في توجيه المعنى الذي يحتمله الكلام نستحضر الشاهد الآتي مرة ثانية وهو قول أبي النجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُ الْخِيَارِ تَدْعِي
عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

حيث أن الرفع يجعل منها أنها ادعت عليه ذنبا لم يصنع منه شيئا البتة لا قليله ولا كثيره لا بعضه ولا كله، والنصب يمنع هذا المعنى ويقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادعت عليه بعضه، وذلك أننا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في كل والفعل منفي لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضا لم يكن نقول: "لم ألق كل القوم ولم آخذ كل الدراهم فيكون المعنى أنك لقيت بعضا من القوم ولم تلق الجميع وأخذت بعضا من الدراهم وتركت الباقي ولا يكون أنك تريد أنك لم تلق واحدا من القوم ولم تأخذ شيئا من الدراهم وتعرف ذلك بأن تنظر إلى كل في الإثبات وتعرف فائدته فيه" (17).

فإعراب الجمل وتحليل وظائفها لا ينبغي على ما تضعه لضبطها قوانين النظام النحوي من تحديدات نهائية مغلقة بقدرها ينبغي على اختيارات أصحابها الذين نظموها وعلى ما يرتبط باختياراتهم من أغراض ومقاصد. (18)

لقد عدد إبراهيم مصطفى مآخذ على نظرية العامل التي اعتمدها النحاة واعتبرها تمحلات وتعقيدات تسيئ إلى النحو أكثر مما تقرب مسائله من ذلك خلق باب التنازع فلا يعمل عاملان في معمول واحد، وإن الغلو في افتراض العوامل وتقديرها والسعي نحو طرد القواعد أدى بهم إلى التقدير، فمن الأمثلة ما يقدرون:

★ زَيْدًا رَأَيْتُهُ يَقُولُونَ: رَأَيْتُ زَيْدًا رَأَيْتُهُ.

★ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ: إِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ.

★ إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ: أَحْذَرُكَ وَأَحْذَرُكَ الْأَسَدَ.

فهذه بعض الأساليب التي أنكر إبراهيم مصطفى وجودها في النحو وحاول هدمها وهدم سبب منشئها (نظرية العامل)، إذ التقدير ولید الغلو في العامل ولا سبيل لخلاص النحو من التأويل والتقدير إلا بهدم هذه النظرية فتكون كلمة أحد مبتدأ أو زيد مفعول به للفعل رأيت... إلخ، وبناءً على هذه المآخذ التي أخذت على النحويين فإن إبراهيم مصطفى لخص وظائف العلامات الإعرابية فيما يلي:

الرفع في الإسناد:

✓ الجر علم الإضافة بالحركة أو بالحرف.

✓ الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة وهي بمنزلة السكون في اللهجات العامية. (19)

5. رؤية نقدية لعلامات الإعراب:

إن إبراهيم مصطفى حصر الضمة في أنها علامة للإسناد فقط أي أنه كل كلمة مرفوعة فهي في سياق الإسناد إليها والتحدث عنها فهذا تضيق لمفهوم الضمة وتحديد وظيفتها عند النحاة، فهي كما تكون دالة على المسند إليه تكون علامة للمسند أليست علامة لرفع الخبر (المسند) أو خبر إن وأخواتها أضف إلى ذلك أن النحاة القدامى سبقوه إلى القول بأن الرفع علامة للإسناد فقد أورد الزمخشري باب -القول في وجوه الإعراب- "وهي الرفع والنصب والجر وكل واحد منهم علم على معنى، فالرفع علم الفاعلية والفاعل ليس واحد إلا، وأما المبتدأ أو خبره أو خبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم كان وأخواتها واسم ما ولا المتشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التقريب والتشبيه". (20)

كما أن الرؤيا التي نظر بها إبراهيم مصطفى إلى الحركات الإعرابية تجعلنا نتجاهل حركة السكون فهو يساوي بين السكون في العامية والفتحة في الفصحى فما موضع السكون في الفصحى؟ (21)

ففهم القدامى كالزمخشري مثلاً لوظائف حركات الإعراب أوسع من فهم إبراهيم مصطفى لها فالفتحة ليست حركة مستحبة عند العرب حسب ما يرى، وإنما هي علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب ...، كما أنها علم للاسم في باب إن والمنصوب بـ لا التي تنفي الجنس وخبرها وخبر ما ولا المشبهتين بليس لأنها ملحقات بالمفعول⁽²²⁾، فرأى إبراهيم مصطفى في الفتحة يهضم حقها ويحذف من النحو وظائف كثيرة، فالنص الذي قدمه الزمخشري لنا يبين أن ما جاء به إبراهيم مصطفى من أن الضمة علم الإسناد قد سبق إليه، فما فكر فيه إبراهيم مصطفى إنما هو حصر دور الضمة كونها لا تخرج عن أمارة المسند إليه فالنحاة أدركوا دلالات حركات الإعراب وحددوها بأنها الفاعلية أو العمدية والمفعولية والإضافة⁽²³⁾.

6. حقيقة العامل عند إبراهيم مصطفى:

لقد فند إبراهيم مصطفى الرأي القائل بأن العامل يرجع إلى الألفاظ التي تحدثت الإعراب والتي اصطلاح عليها باسم العوامل وأيد الرأي القائل بأن العمل للمتكلم متأثراً بابن جني وابن مضاء في رفض العامل يقول: "رأوا أن الإعراب بالحركات وغيره من عوارض الكلام تتبدل بتبدل التراكيب على نظام فيه شيء من الاطراد فقالوا: عرض حادث لا بد له من محدث وأثر لا بد له من مؤثر، ولم يقبلوا بأن يكون المتكلم محدث هذا الأثر لأنه ليس حراً فيما يحدثه متى شاء وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً وعلّة موجبة وبحثوا عنها في الكلام فعدّدوا هذه العوامل ورسوموا قوانينها"⁽²⁴⁾.

وإذا كان المتكلم هو الذي يحدث الرفع والنصب والجر فليس له مطلق الحرية في وضع الحركات على أواخر الكلم والتصرف فيهما متى شاء، فلقد استقر عند النحاة أن الرفع علم الفاعلية والجر علم الإضافة والنصب علم المفعولية، فهذه الوظائف التي تقتضيها طبيعة التركيب هي علل لرفع المتكلم الكلمة أو نصبها أو جزمها ذلك أن هذه المعاني –أقصد الفاعلية والمفعولية والإضافة- لا تحدث في الكلمة اعتباطاً أو تحكما بل هي حادثة من وقوعها في الجملة ومن مركزها بها.⁽²⁵⁾

7. بناء الجملة العربية في ضوء إلغاء نظرية العامل:

إن إبراهيم مصطفى بجعله الضمة علامة للإسناد قد مهد الطريق للتسوية بين الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل، ويوجب التطابق بين هذه الوظائف لأن لها حالة واحدة هي الرفع لأن تتبع أحكام هذه الأبواب يوجب الاتفاق والتماثل بينها حتى تكون باباً واحداً⁽²⁶⁾ وهذا الاتجاه سوف يغني عن تكثير الأقسام وعن فلسفة العامل وتشعب الخلاف ويجعل الحكم النحوي أقرب إلى الفهم وأدنى إلى روح العربية.⁽²⁷⁾

وإن تبني هذا الرأي والتشبّه به قد جعل منه يضع الجملة الاسمية في ميزان الجملة الفعلية فهو لا يرى فرقاً بين: ظهر الحق والحق ظهر سواء أتقدم الفاعل أو تأخر بل يعد التفريق بينهما من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة التي يجب أن نتحرر منها⁽²⁸⁾ لكن إبراهيم مصطفى لا يخلو من نقد في رؤيته الجديدة لنظام الجملة في العربية سواء من الناحية الصناعية أو الناحية المعنوية ولا سيما أنه ممن يشيد بضرورة تحكيم المعنى في دراسة التراكيب العربية وهذا من وجهين:

الوجه الأول: أنه لا يجد فرق بين جاء رَيْدٌ ورَيْدٌ جاء، والفرق بين بينهما ذلك أن المسألة مسألة تقديم وتأخير، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نعتبر التقديم والتأخير يجنيان عبثاً دون معنى إضافي، فالعرب تقدم ما تريد أن تشدّ إليه الانتباه فقولنا مثلاً: جاء أحمد وأحمد جاء الأولى لفت الانتباه إلى المجيء

والثانية لفت الانتباه إلى الجائي وقولنا: المنطلق زيد شد الانتباه إلى خبر الانطلاق وكأنك تقول المنطلق والمنطلق الوحيد أو الحقيقي زيد يقول سيبويه: "... إنهم يقدمون في كلامهم ما هم ببيانه أعنى وإن كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم" (29)، وقد أحسن عبد القاهر استنتاج مزية هذه الظاهرة وبيان فضلها يقول في التقديم والتأخير: "... هو باب كثير الفوائد جمّ المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية ولا يزال يفتر لك عن بديعه ويفضي بك إلى لطيفه ولا تزال ترى شعرا يروك مسمعه ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد أن الذي رافقك لطفه عندك أن قدّم فيه شيئا يحول اللفظ من مكان إلى مكان" (30)، كما يورد ابن الخباز مسألة في الفرق بين جملة زيد أخوك وأخوك زيد فالفرق بينهما من وجهين:

❖ أحدهما أن زيد أخوك تعريف للقرابة وأخوك زيد تعريف للاسم.
❖ ثانيهما أن زيد أخوك لا تنفي أن يكون له أخ غيرك لأنك أخبرت بالعام عن الخاص وأخوك زيد ينبغي أن يكون له أخ غيرك لأنك أخبرت عن الخاص بالعام وهذا ما يشير إليه الفقهاء في قولهم: زيد صديقي وصديقي زيد. (31)

فإعادة النظر في تقسيم النحاة للجملة العربية من طرف إبراهيم مصطفى لا يستقيم من الناحية الدلالية التي تفرضها طبيعة كل تركيب، فالتقديم والتأخير بابان لهما من الفوائد والمحاسن ما ليس يفنده من وقف على روائع التعبير العربي.

كما أن تقديم المسند إليه على الفعل إذ لم يكن في الكلام نفي نحو: أنا فعلت كذلك وزيد فعل كذا يبين مزية التقديم ذلك أن تقديم المسند إليه قصد للاهتمام بأمر الفاعل وبيان أن القصد إليه وذلك الاهتمام سببه أمران:

❖ أحدهما جلي: أن يكون الغرض قصر الفعل على المقدم ونفيه على واحد آخر أو عن جميع ما عدا المقدم مثال أن نقول: أنا كتبت في موضوع لذا تريد أن ترد على من زعم أن غيرك مشارك في الأمر.
❖ تقوية الحكم والذي هو ثبوت الفعل للفاعل وتوكيده ودفع الشك عنه لا قصره عليه مثال ذلك: هو يعين المحتاجين، ففي هذا المثال لم نقصر الفعل على الفاعل أو نفيه عن غيره، وإنما أردنا أن نحقق الحكم ونمكنه في نفس السامع وندفع الشك عنه (32) من شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ (33).
كان هذا عرضا موجزا لرأي إبراهيم مصطفى في تجويز تقديم الفاعل على الفعل وبعض الدلالات التي يفسر عنها هذا التقديم، ذلك أن المعنى وليد التركيب وترتيب عناصر الجملة يكون وفق الغرض الذي يراد التعبير عنه هذا من الناحية الدلالية.

الوجه الثاني: أما من الصناعة النحوية وما يجب أن يحال إليه رأي إبراهيم مصطفى في قوله أن الفاعل في ظهر الحق والحق ظهر واحد الضوابط التي وقف عندها النحاة في رفضهم لتقديم الفاعل على الفعل فهي ضوابط تخص نظام العربية وصرامة صناعة تراكيبيها، لأن تقدم الفاعل على الفعل يحيل علة ارتفاعه على الابتداء (34) وأدلة النحاة في منع تقديم المسند إليه (الفاعل) على المسند (الفعل) كثيرة وعللهم في غاية الوثاقة منها:

❖ الفعل لا يرفع فاعلين إلا على جهة الإشراف لأن الفعل لا يبقى فارغا بدليل أنك تقول: الزيدان قاما. (35)

❖ لو كان الفعل يعمل مؤخرا كعمله مقدما لوجب ألا يختلف حاله ولكنا نقول: ذَهَبَ أَخَوَاكَ فإذا قدمت قلت أخواك ذهب كما تقول طَلَعَ الشَّمْسُ وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ فإذا قدمت لم يصح أن تقول غير: الشَّمْسُ طَلَعَتْ. (36)

هذه بعض حجج واعتلالات النحويين في رفض تقديم الفاعل على الفعل، فإبراهيم مصطفى أراد من آرائه التي أدلى بها في قضايا النحو أن ينحو منحى تيسيريا ثائرا وراء الأسس التي كانت لبنات قيام على النحو من عامل وتعليل وغير ذلك واضعا نظرية النظم التي أتى بها الجرجاني في مضمار التعليل والرؤية ظنا منه أن النحاة غفلوا عن ربط النحو بالبلاغة وعلم المعاني، كما أن آراءه جاءت لتحيي مواقف بعض النحاة من الأصول كابن مضاء ذلك أن رفض العامل والغلو في التعليل والتقدير والتأويل قد ظهر على يد هذا الأخير الذي شنّ حربا فيها على النحاة.

8. رأيه في العلامات الفرعية للإعراب:

لقد نفى إبراهيم مصطفى الإعراب بالحروف النائية عن الحركات في إعراب الأسماء الستة وجمع المذكر السالم حيث يرى أنها مد للحركات الذي ادعى أنها نائية عنها يقول: "... إنه لا حاجة إلى هذا التفصيل والتطويل، وإنما هي كلمات معربة كغيرها من سائر الكلمات: الضمة للإسناد والكسرة للإضافة والفتحة في غير هذين وإنما مدت كل حركة فنشأ عنها لينها"⁽³⁷⁾، ولعل هذا الرأي ضارب بجذوره إلى ما أشار إليه أبو عثمان المازني حيث ذهب إلى أن الحركات التي قبل هذه الحروف حركات إعراب والحروف الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات⁽³⁸⁾ والأخفش الذي يرى أنها ليست بحروف الإعراب ولكنها دلالات الإعراب كالواو والألف والياء في التثنية والجمع.⁽³⁹⁾

فهذا الرأي يمكن أن يلقي قبولا في الأسماء الستة، فالضمة مدت فصارت واوا والفتحة أشبعت فصارت ألفا، والكسرة كذلك فصارت ياء ون بقي على إعراب هذه الأسماء بالحركات لكن جمع المذكر السالم نجد فيه صيغتين صيغة الجمع المذكر المنصوب والمجرور بالياء والجمع المذكر المرفوع بالواو، فلماذا جعلت الكسرة والفتحة ياء في الكسرة إذا امتدت صارت ياء فما بال الفتحة، لماذا يستوي النصب والجر والفتحة ليست الكسرة؟

9. رأي الباحث في آراء إبراهيم مصطفى:

إن إبراهيم مصطفى أراد أن يصوغ نظرية نحوية قائمة على خرق التراث النحوي وزعزعة أصوله بالمبالغة في إعادة النظر فيه، وإذا أمعنا النظر فيما جاء به من آراء وأفكار فإنه يمكن تصنيفها إلى صنفين:

- ✓ صنف مقبول استمد أصوله من التراث النحوي وبنى دعائمه على آراء سبق إليها مثلما أشرنا سابقا إلى العلامات الفرعية في الإعراب.
- ✓ صنف يأباه المنوال النحوي ولا يجد له مكانا في ساحة التجديد النحوي كاسم إن الذي يرى أن أصله مرفوع⁽⁴⁰⁾ مستدلا بالآية التي عنيت بتخريجات النحاة قديما وحديثا: ﴿إِنْ هَازَانِ لَسَجِرَانِ﴾ والآية الكريمة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾⁽⁴¹⁾، وليته اتخذ من التأويل والتقدير سلاحا يكفل الحكم الإعرابي لاسم إن الذي أصله النحاة وهو النصب، ذلك أن اسم إن لم يقل أحد برفعه بل التمسوا له تخريجات وتأويلات ليطرد ما شذ منه في بابيه ووضعوا أحكاما تتعلق بالعامل إذا كان عمله غير ظاهر في معموله فإنه يجوز إهمال عمله فيما عطف على معموله المباشر له كآلية السابقة الذكر: ﴿إِنْ هَازَانِ لَسَجِرَانِ﴾ والآية الكريمة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾، فعمل إن غير ظاهر في الذين لأنها مبنية فجاز إهمال عملها في الصائبين وهي قواعد تخص العامل ومثال ذلك قول زهير:

وإن أتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم⁽⁴²⁾

فجاز رفع جواب الشرط لأن فعل الشرط مبني لا يظهر عليه الجزم ولذلك جاز للشاعر أن يهمل الجزم في الجواب وهو فعل مضارع غير متأثر بإن الجازمة، وما صدق هنا يصدق على اسم إن المدعى رفعه في الأصل لأن هذين والذين مبنيان.

وخلاصة القول أن قراءة إبراهيم مصطفى للتراث لم تكن كما يجب أن تكون عليه لكونها قاصرة فقد استمد أفكاره من كتب بعض النحاة ونسب الأقوال إلى كل النحاة دون أن يجمعوا عليها من ذلك تعريف الإعراب فقد أخذ تعريف الفاكهي الذي يجعل منه "أثرا ظاهرا أو مقدارا يجلبه العامل"⁽¹⁾ وهو تعريف يقترب من تعريف أبي البركات الأنباري وابن هشام الأنصاري، وهذا يعاب على إبراهيم مصطفى لأنه اعتمد ضربا من المصادر وتوهم إجماع النحاة على ذلك كما أن تجميد للتراث وانتقاص من جهود أفذاذه ذلك أن النحاة تجادلوا في كثير من القضايا وكان لهم أكثر من موقف وخاصة الإعراب هل هو حركة أو معنى؟

- (1)- ينظر: جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، بيروت لبنان، ط1، 2013، ص29.
- (2)- ينظر: أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط2، 1984، ص11.
- (3)- ينظر: علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، مصر، ط2، 1972، ص44-45.
- (5)- أحمد مكي الأنصاري، نظرية النحوي القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية، مطابع أبو الفتوح، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الرياض، ط1، 1405هـ، ص150.
- (6)- حسن منديل العكيلي، الخلاف النحوي وأثره في ضوء محاولات التيسير الحديثة، رسالة دكتوراه آداب المستنصرية، 1996، ص57.
- (7)- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، 1992، ط2، المقدمة أ.
- (8)- إحياء النحو، المقدمة أ.
- (9)- إحياء النحو، ص1.
- (10)- ينظر: محمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامع، مطبعة السعادة، مصر، دت، ص64.
- (11)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الأرقم، ط1، 1990، ج2، ص180.
- (12)- البيت للفرزدق أورده ابن هشام في المغني، ص95.
- (13)- ابن عقيل، شرح على ألفية ابن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، دط، 2004، ج1، ص211.
- (14)- ينظر: علي مزهر محمد رضوان، فايز الدايدة، درس النحوي عند العرب أصوله الفكرية ومناهجه، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط2، 1987، ص213.
- (15)- ينظر: إحياء النحو، ص31-32.
- (16)- مقدمة الإحياء ه.
- (17)- عبد القادر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق محمود محمد شاكر أبو فهر، دار المدني جدة، ط3، 1992، ص283-284.
- (18)- الطيب دبّة، اللسانيات وقضايا اللغة العربية، مطبعة رويغي الأغواط الجزائر، ط1، 2014، ص39.
- (19)- ينظر إحياء النحو، ص50.
- (20)- أبو القاسم الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، تح خالد إسماعيل حسان، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2006، ص65.
- (21)- ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو وتطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1983، ص77.
- (22)- ينظر: المفصل في صناعة الإعراب، ص65.
- (23)- ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، دار القلم، ط1، 1980، ص101.
- (24)- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص31.

- (25) ينظر: عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، منشورات الكتاب قار يونس ليبيا، ط1، 1982، ص815.
- (26) ينظر: إحياء النحو، ص54.
- (27) إحياء النحو، ص60.
- (28) إحياء النحو، ص54-55: رأي إبراهيم مصطفى يوافق آراء الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على الفعل ويخالف رأي البصريين الذي يمنع تقديم الفاعل على عامله ولقد استدلت الكوفيون بالشاهد الآتي:
مَا لِلْجَمَالِ مِثْلُهَا وَثِيْدًا * أَجْنَدًا يَحْمِلُنْ أُمَّ حَدِيْدًا حَيْثُ أَنْ مِثْلَهَا فَاعِلٌ قَدَّمَ عَلَى وَثِيْدًا.
ينظر أيضا: همع الهوامع للسيوطي، تج عبد العال سالم مكرم، مطبعة الرسالة، 1992، ج2، ص254-255.
- (29) سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج2، ص212.
- (30) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص370.
- (31) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، اعتناء وتحقيق غازي مختار الطليمات، مجمع اللغة العربية بدمشق، دط، 1987، ص537-538.
- (32) الدكتور محمد منير الميسري، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، دراسة تحليلية مكتبية وهبة، ط2، 2005، ص79.
- (33) سورة الفرقان، الآية 03.
- (34) ينظر: المقتضب للمبرد، ج4، ص128 وابن هشام الأنصاري، شرح الجمل للزجاجي، عالم الكتب د ط، د ت، ص132 أسرار العربية للأنباري ص81.
- (35) المبرد، المقتضب، ج4، ص127.
- (36) المقتضب، ج4، ص128.
- (37) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص109.
- (38) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص35.
- (39) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص35.
- (40) ينظر: إحياء النحو، ص64.
- (41) سورة المائدة، الآية 69.
- (42) البيت لزهير، ينظر: أصول النحو العربي لمحمد خير الحلواني 200، أورده الإمام نور الدين حسن الباقولي في كتابه كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات تج عبد الحميد الطرهوني، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1971، ص58.